الأنباء
الجمعة 19 اغسطس 2011

رئيس الحكومة السابق لنصر الله: لم تكن موفقا ياسيد.. والطائفة الشيعية أشرف من أن تتورط بدم الرئيس الشهيد

الحريري يعود إلى بيروت لخوض معركة «المحكمة».. وسعي «أكثري» لـ«تطيير» الحكومة

الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي بعد رفع العلم الفلسطيني فوق سفارتها في بيروت (محمود الطويل)

الى جانب ملف الكهرباء المرشح لأن يصبح اداة شلل للحكومة، استعرض مجلس الوزراء في اجتماعه امس برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي القرار الاتهامي بحق العناصر الاربعة من حزب الله المتهمين بالاشتراك في اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتداعياته.

هذا القرار كان محور الكلام السياسي في بيروت امس، وقد بدا هذا الكلام عالي النبرة متجاوزا للمنطق في مناح وغلب عليه التشنج والتحدي في بعض الاحيان، الامر الذي يخشى معه على مصير الحكومة.

ميقاتي: نحترم القرارات الدولية

وكان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي اكد على احترام حكومته للقرارات الدولية، لاسيما فيما يخص عمل المحكمة الخاصة بلبنان، والقضاء الدولي الذي نشر القرار الاتهامي بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وهي خطوة متوقعة في اطار الاجراءات التي تعتمدها المحكمة.

ودعا ميقاتي الى التعاطي مع هذه المستجدات بوعي وحس عميقين بالمسؤولية الوطنية، آملا ان يتمكن التحقيق الدولي من جلاء الحقيقة كاملة احقاقا للحق والعدالة مع المحافظة على استقرار لبنان ووحدته واستتباب الامن فيه.

الحريري: لم تكن موفقاً يا سيد

من جهته، الرئيس الحريري اصدر عقب نشر اجزاء من القرار الاتهامي بيانا دعا فيه السيد حسن نصرالله وحزب الله الى موقف تاريخي يعلن فيه فك ارتباطه بالمتهمين، معلنا ان الحقيقة ابلغ من ان يتم الالتفاف عليها وان العدالة آتية.

وبعد اطلالة نصرالله، رد عليه الحريري في ساعة متأخرة بالقول: لم تكن موفقا يا سيد لجهة الكلام غير البريء الذي يضع الطائفة الشيعية في خطر، وكأنك تعمل من خلال ذلك الى تجيير الاتهام من اربعة حزبيين محددين بالاسم الى الطائفة الشيعية بأكملها، في حين ان حزب الله يعترف باختفائهم، اما الطائفة الشيعية فهي اشرف من ان تتورط بدم الرئيس الحريري، وما يهددها يهدد جميع اللبنانيين، ونحن جميعا في مركب واحد.

نصرالله: لا دليل حسيا

وكان الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله اعتبر ان لا دليل حسيا وملموسا يؤكد تورط الحزب في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، واصفا القرار الاتهامي بأنه مسند الى التحليل والاستنتاج ويجري على درجة عالية من الظلم والتفريق.

وما بدا كأنه رد على قاضي الاجراءات فرانسين الذي اعتبر ان ما ورد في القرار يشكل دليلا على التورط، قال نصرالله: ما ذكر لا يكفي ان يكون دليلا، وهو ليس بدليل، وهؤلاء المقاومون الشرفاء لا يجوز ان يقال عنهم حتى انهم متهمون، هم مفترى عليهم، انا اؤكد لكل الشعب اللبناني ولكل المؤمنين وداعمي المقاومة في العالم العربي ان هذه الضغوط والمؤامرات والتشويهات لن تستطيع المس بعزم وارادة المقاومة على الاطلاق.

ردود الحزب وحلفائه

عضو كتلة الاصلاح والتغيير النائب الان عون قال: من حق الفريق الآخر المطالبة بالعدالة كما من حق الفريق المقابل الممانع مواجهة استهدافه، الأمر الذي يجعلنا ضحية لعبة كبيرة.

النائب حسن فضل الله عضو كتلة الوفاء للمقاومة وصف القرار الاتهامي بانه تعبير عن مهزلة حقيقية لهذه المحكمة التي باتت اليوم في قفص الاتهام.

وعن موقف الحكومة اللبنانية قال فضل الله الحكومة ليست في وضع صعب او موقف محرج، مشيرا الى ان حزب الله لا يضغط على رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وان الأخير يتصرف ضمن مسؤولياته السياسية والوطنية.

اما النائب نواف الموسوي فقد نفى وجود ادلة في القرار الاتهامي وهو اعتمد على الاقتران المكاني للمكالمات الهاتفية واشار الى امكانية للاسرائيليين ضمن العملاء الذين قبض عليهم في شركات الاتصالات، وتساءل الموسوي: كيف عرفوا شخصية مصطفى بدر الدين بعد القول ان المتهمين استخدموا اسماء مستعارة.

بدوره الوزير السابق وئام وهاب اعتبر ان كل مؤسسات الأمم المتحدة مسيسة ونصح الرئيس سعد الحريري عدم التسرع في اخذ المواقف استنادا الى هذا القرار.

هجمات دفاعية

بالمقابل تتجه قوى 14 آذار لسلسلة هجمات دفاعية عن المحكمة الدولية وقراراتها واجراءاتها، وفي معلومات لـ«الأنباء» ان الرئيس سعد الحريري سيقود هذه الهجمات من بيروت التي يفترض ان يعود اليها بعد عيد الفطر وربما في الاسبوع الاول من سبتمبر.

شل الحكومة

اوساط المعارضة تحدثت عن اتصالات تجري بين فرقاء آخرين في الحكومة، وخصوصا حزب الله والتيار الوطني الحر وحركة امل للبحث في الخطوات الواجب اتخاذها بعد نشر القرار الاتهامي وما يمكن ان يصدر عن المحكمة في قضايا محاولتي اغتيال الياس المر ومروان حمادة واغتيال جورج حاوي قريبا.

وبحسب المصادر عينها فان من بين الافكار المطروحة بين الفرقاء الثلاثة اسقاط الحكومة الحالية التي يمثلون الاكثرية فيها، وبالتالي ابقاؤها ضمن اطار حكومة تصريف الاعمال، تبعا لتعذر امكانية تشكيل حكومة جديدة في الظروف الراهنة المشوبة بعدم الاستقرار، وبذلك تعفى السلطة اللبنانية من مسؤولياتها تجاه المحكمة وتجاه المجتمع الدولي، بحجة غياب السلطة التنفيذية القادرة على اتخاذ القرار.

نائب معارض

وفي هذا السياق يؤكد نائب لبناني معارض لـ «الأنباء» ان استقالة الحكومة بحسب هذا السيناريو ستعطي سببا آخر بعيدا عن المحكمة الدولية واجراءاتها وتورط عناصر حزب الله في جرائم الاغتيالات.

ولم يستبعد النائب المعارض ان يتحول ملف الكهرباء الذي هدد العماد ميشال عون بسحب وزرائه من الحكومة بسبب عدم اعتماد هذا الملف، الى اداة لشل الحكومة الميقاتية وهو الملف الذي تصدر جدول اعمال مجلس الوزراء امس الخميس.

● بيروت ـ عمر حبنجر

أخبار وأسرار

● **ميقاتي لم يتحدث مع الأسد منذ فترة:** سئل الرئيس نجيب ميقاتي (في حديث الى «نيوزويك») عن قول الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله انه «لن يتم تسليم المطلوبين للمحكمة حتى بعد 300 سنة»، فأجاب: «ان هذه وجهة نظر السيد نصرالله وله الحق في ان يقول ما يشاء». وفي مجال آخر قال ان ما يحدث في سورية شأن داخلي، مشيرا الى انه لم يتحدث الى الرئيس الأسد منذ فترة بسبب انشغاله بالوضع الداخلي في بلاده.

● **ملاحظات:** لاحظ مشاركون في الافطار الذي أقيم في قصر بعبدا على شرف الرئيس الفلسطيني محمود عباس غيابا كاملا لحزب الله، في حين ان السفير السوري علي عبد الكريم علي شارك في الافطار لكنه لم يشارك في التصفيق لكلمتي الرئيسين سليمان وعباس.

● **انتقادات لسليمان:** في سياق انتقادات توجه الى الرئيس ميشال سليمان من قوى 14 آذار، وبعد رد الرئيس سعد الحريري على بعض ما ورد في خطاب الافطار الرئاسي، نقل عن أحد أركان الأمانة العام لـ 14 آذار النائب السابق سمير فرنجية أسفه لأن الرئيس سليمان لم يستوعب حتى الآن حجم التحول الحاصل في العالم العربي عموما وفي سورية خصوصا، فأمام هذا الزلزال عليه أن يبادر ويقول يجب أن نطوي هذه الصفحة وليتفضل الجميع للعودة الى الدولة بشروطها وليس بشروط حامل السلاح في الدولة. أي هناك ضرورة لطي صفحة الماضي والبدء ببناء دولة على قواعد جديدة، مستخلصين دروس الماضي. ورأى فرنجية أنه «لا شيء عند سليمان ليطرحه في لحظة الزلزال الذي سنعيشه، ولكن عليه من موقعه تحمل مسؤوليته تجاه البلاد. والطلب من ميقاتي الاستقالة وتشكيل حكومة انتقالية تنقل البلاد الى مرحلة جديدة، وليس البحث الآن في قانون لانتخابات 2013. هناك أولويات ملحة، فهل المطلوب اليوم أن نجعل اللبنانيين يتوافقون على قانون الانتخاب في لحظة سقوط النظام في سورية؟».

● **إلى موناكو:** رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان سيغيب عن لبنان أربعة أيام، اعتبارا من اليوم حتى 22 اغسطس الجاري، ليلبي دعوة نائب رئيس الوزراء السابق عصام فارس لتمضية عطلة عائلية في امارة موناكو، وهي عطلة أرجأها الرئيس سليمان بعد صدور القرار الظني في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، وهو كان سيمضيها مع عائلته بعد حضور عرس أمير موناكو ألبير الثاني، الا ان الظروف حتمت بقاء الرئيس في بعبدا.

● **قهوجي إلى واشنطن:** يتوجه قائد الجيش العماد جان قهوجي في النصف الثاني من شهر سبتمبر المقبل الى واشنطن على رأس وفد عسكري رفيع لإجراء محادثات مع كبار المسؤولين العسكريين في وزارة الدفاع الاميركية تتركز على تقديم المساعدات للجيش اللبناني واعادة العمل بالبرنامج الموضوع للغاية بعدما تم تجميده في اعقاب التبدلات على المستوى الحكومي في لبنان وفي انتظار تبيان توجهات الحكومة الجديدة سياسيا.

● **استبعاد التعيينات دفعة واحدة:** استبعدت مصادر وزارية صدور دفعة جديدة من التعيينات الإدارية في مجلس الوزراء في جلسته المقررة اليوم، وعزت السبب الى:

1 ـ عدم إنجاز الملفات الخاصة بالمرشحين من قبل مجلس الخدمة المدنية.

2 ـ عدم التوافق حتى الساعة على أسماء عدد من المرشحين بسبب استمرار التجاذبات بين الأطراف السياسية المشاركة في الحكومة، والتي أدت أخيرا الى تراجع حظوظ عدد من المرشحين لمصلحة آخرين.

3 ـ رغبة بعض أركان الدولة إعادة التوزيع الطائفي للمحافظين على قاعدة تطبيق المناصفة بين المسيحيين والمسلمين ومن خلال تعيين أربعة محافظين لكل من الطائفتين.

عباس: لا حاجة بنا إلى السلاح داخل المخيمات والفلسطينيون محميون بالحكومة والجيش اللبناني

قبل مغادرته بيروت امس الخميس كرر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ان الفلسطينيين ليسوا مع التوطين، بل مع العودة الى ديارهم.

وشدد لصحيفة اللواء البيروتية على حق العودة للفلسطينيين في لبنان او في الشتات، كما على خطوة طلب نيل اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية بالتنسيق مع اللجنة العربية المكلفة بهذا الشأن، عازيا الاصرار الفلسطيني على التوجه الى مجلس الأمن الى غياب الشريك الآخر في عملية السلام.

وفي خطاب له أكد عباس استعداده لتسليم السلاح الفلسطيني داخل المخيمات المسؤولة عنه منظمة التحرير الى الدولة.

وقبل مغادرته بيروت التقى عباس أطراف منظمة التحرير في لبنان، واهتم بمعالجة ذيول الاشتباكات التي حصلت مؤخرا بين الكفاح المسلح في مخيم عين الحلوة بقيادة «اللينو» وبين مجموعات أصولية، نسب اليها زرع متفجرة أمام منزله تم تعطيلها.

● بيروت ـ عماد ناصر حسن

رأى أن المضبطة الاتهامية قامت على نظرية الاقتران المكاني في موضوع الاتصالات

إيلي الفرزلي لـ «الأنباء»: القرار الإسرائيلي بتفتيت سورية بُني على خلفية تقاسم «الجبنة» مع الأتراك

رأى نائب رئيس المجلس النيابي الأسبق إيلي الفرزلي أن توصيف الرئيس الحريري لقرار قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الدولية برفع السرية عن جزء كبير من القرار الاتهامي بالمرحلة المتقدمة هو توصيف صحيح، وذلك لاعتباره أن عندما تصدر مضبطة اتهامية في قضية ما أيا يكن نوع القضية تعتبر مرحلة متقدمة على المستوى القضائي وهو بالتالي أمر طبيعي لا يختلف عليه اثنان، إلا أن ما فات البعض هو أن المضبطة الاتهامية الصادرة عن المحكمة الدولية في ملف اغتيال الرئيس رفيق الحريري قامت فقط على نظرية الاقتران المكاني في موضوع الاتصالات، وهو الاقتران الذي يشوبه الكثير من الشوائب والعيوب نتيجة استباحة الموساد الاسرائيلي لشبكات الاتصالات الخليوية في لبنان وسيطرته على رموزها ومفاتيحها، خصوصا أن الدولة اللبنانية والمنظمة الدولية الدولية للاتصالات قد دانتا فيما مضى هذا الخرق الإسرائيلي لشبكات الاتصال اللبنانية.

وأعرب الفرزلي الوثيق الصلة بدمشق في حديث لـ «الأنباء» عن استغرابه تغاضي المدعي العام الدولي القاضي دانيال بلمار عن معالجة تلك الشوائب والعيوب أقله عبر توضيح مدى إمكانية العدو الإسرائيلي تنسيق الاتصالات على الاراضي اللبنانية وتوزيعها جغرافيا ضمن الأماكن التي وفرت ظروف الاقتران المكاني، معتبرا بالتالي ان غياب أو تغييب وضوح هذه النقطة المركزية في التحقيقات يعتبر نقصا كبيرا على مستوى الأدلة الدامغة، وتؤكد أن شفافية عمل المحكمة مازالت من الزاويتين السياسية والقانونية تخضع لكثير من التساؤلات والشبهات.

إيلي الفرزلي

الدول الغربية المعنية بشؤون المنطقة رفعت جهوزيتها إلى الأعلى عبر رفع سقف الضغوط إلى المستوى المسلح

وعن قراءته للأحداث والتطورات في سورية رأى الفرزلي أن ساحات الدول الاساسية ـ المركزية في المنطقة تتعرض لضغوطات كبيرة نتيجة وجود مفاوضات سرية بينها وبين الولايات المتحدة حول واقع المنطقة والعديد من الملفات الأساسية وفي طليعتها الملف النووي الإيراني وبقاء القوات الاميركية في العراق بشكل آمن اضافة إلى الوجود الاميركي في افغانستان، معتبرا بالتالي ان الهجمة الدولية على سورية هي جزء أساسي من تلك الضغوطات وغايتها تقويض أكبر موقع استراتيجي من مقومات عالم الممانعة والمقاومة.

وأكد الفرزلي ان الدول الغربية المعنية بشؤون المنطقة رفعت مستوى جهوزيتها الى الأعلى عبر رفع سقف الضغوطات الى المستوى المسلح منه، وذلك بالتزامن مع استعمالها للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان كأداة من أدوات الضغط لكسر شوكة الممانعة الممتدة من طهران الى سواحل المتوسط، مشيرا الى ان ما سرب مؤخرا عن المحكمة الدولية إلى مجلة «دير شبيغل» الألمانية عن تورط إيراني في عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وما سبقها من عقوبات أوروبية على سورية خير دليل على رفع مستوى الجهوزية لدى الغرب في إطار ممارسة الضغوطات على كل من إيران وسورية لتقويضهما على طاولة المفاوضات وتقديمهما سلة من التنازلات لصالح إسرائيل.

وردا على سؤال لفت الفرزلي الى ان الموقف التركي الأخير من الأحداث في سورية أتى ضمن عملية الضغوطات التي تمارس على النظام السوري، وذلك لكون تركيا اضافة إلى أنها جزء أساسي من حلف «الناتو»، تقع جغرافيا في الموقع المتقدم الذي يسمح بتسهيل الأداء الغربي ـ الأميركي في لعبة تطويع المنطقة، بحيث أعتقد الغرب ان بمقدور تركيا لي الذراع العربية المتمثلة في الرئيس الأسد عبر بعض المجموعات الايديولوجية في سورية والمرتبطة مباشرة بأنقرة إلا أن هذه الأخيرة لم توفق في خوض هذه التجربة، لا بل أدركت سقوط هذا الرهان خصوصا اثر انكفاء الدور الأوروبي وفي مقدمتها الدور الفرنسي بعدما أيقنت باريس أن الاهداف المرجوة من افتعال الأزمة في سورية لم تتحقق.

واضاف الفرزلي ان اسرائيل اتخذت قرارا استراتيجيا بتفتيت سورية وذلك لأنه بدخول تركيا الى المنطقة على خلفية الأحداث والتطورات فيها، تدنى الدور الاستراتيجي لاسرائيل الى ما دون المستوى المطلوب منها أوروبيا وأميركيا خصوصا إثر هزيمتها عسكريا في عام 2006، بحيث اصبح دور الكيان الاسرائيلي محصورا فقط داخل المدن والشوارع الفلسطينية، بمعنى آخر يعتبر الفرزلي ان القرار الاسرائيلي بتفتيت سورية بني على خلفية تقاسم الجبنة مع الاتراك بعدما أبدى التركي تقدما على مستوى علاقته مع دول المنطقة.

● بيروت ـ زينة طبارة

تحليل اخباري

نشر القرار الاتهامي.. ملاحظات واستنتاجات في المضمون والنتائج

نشرت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان مضمون القرار الاتهامي أو الجزء الأهم منه في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وأهم ما ورد في هذا القرار وما يمكن الاستنتاج في شأنه:

1 توجيه الاتهام الى أربعة أشخاص هم: مصطفى بدر الدين وسليم عياش وحسين عنيسي وأسد صبرا بعملية الاغتيال. دور بدر الدين كان في الاشراف العام على العملية ودور عباس كان في تنسيق وادارة مجموعة التنفيذ للاغتيال. وأما صبرا وعنيسي فإنهما كلفا بمهمة تضليل التحقيقات وحماية منفذي الاعتداء من خلال تسجيل شريط الڤيديو الذي ظهر فيه أحمد أبو عدس (متبنيا باسم جماعة النصرة والجهاد في بلاد الشام مسؤولية العملية).

2 القرار الاتهامي كشف النقاب عن «المجموعة التي نفذت الاغتيال ولكنه لم يشر الى الجهة التي تقف وراء العملية، أي الجهة التي قررت ومولت وغطت. وأوحى القرار بوجود جانب آخر من القصة بقي طي الكتمان وسيكشف عنه في قاعة المحاكمة.

3 القرار الاتهامي لم يوجه الى حزب الله كمنظمة وحزب أي اتهام مباشر بعملية الاغتيال ولكنه أتى على ذكر حزب الله أكثر من مرة وبطريقة مريبة تضع حزب الله في دائرة الشك والشبهة وان لم تضعه في دائرة الاتهام، عندما ذكر ان المتهمين الأربعة مناصرون لحزب الله، وعندما ذكر أنه في الماضي تورط الجناح العسكري لحزب الله في عمليات ارهابية، وعندما تحدث عن علاقات قربى ومصاهرة بين بدر الدين وعياش من جهة وعماد مغنية الذي كان مؤسسا لحزب الله ومسؤولا عن جناحه العسكري وكان مطلوبا على المستوى الدولي بتهمة ارتكاب جرائم ارهابية.

وأما الاشارة «الأبلغ» فهي التي ذكرت ان الأشخاص الذين دربهم الجناح العسكري في حزب الله لديهم القدرة على تنفيذ اعتداء ارهابي بغض النظر عما اذا كان هذا الاعتداء لحسابه أم لا، وانه استنادا الى خبرتهما (بدر الدين وعياش) وانتسابهما الى حزب الله، فإنه من المعقول الاستنتاج انه كان لدى بدر الدين وعياش القدرة على تنفيذ الاعتداء.

4 القرار الاتهامي بني بشكل كامل على بيانات اتصالات الهواتف الخليوية. وهذا الأمر يشكل في نظر أوساط حزب الله ثغرة القرار ونقطة ضعفه الأساسية، لأنه بني على استنتاجات وتحليلات ولم يذكر أي دليل صلب ومباشر بما في ذلك الاشارة الى وجود تسجيلات صوتية. فيما شكل في نظر أوساط المستقبل نقطة قوة وتماسك لأن الأدلة الظرفية أقوى من الأدلة المباشرة من حيث الدقة والوزن والقيمة الثبوتية، ولأن تحليلا دقيقا لسجلات الاتصالات أتاح الكشف عن وجود عدد من شبكات الهواتف الخليوية السرية المترابطة والمتورطة في عملية الاغتيال.

5 القرار الاتهامي كشف ان قرار اغتيال الرئيس رفيق الحريري كان قد اتخذ قبل أشهر من حدوثه، وان عمليات المراقبة الشديدة كان يتولاها المتهمون وخصوصا سليم عياش ابتداء من نوفمبر 2004.

6 القرار الاتهامي أشار الى ان أعضاء مجموعة الاغتيال اتخذوا من جنوب بيروت (الضاحية الجنوبية) مركزا لهم. فيما اتخذوا من طرابلس مسارا بعيدا عن بيروت ومكانا للقيام ببعض الأعمال التي يمكن اقتفاء أثرها لتضييع التحقيق مثل شراء سيارة «الميتسوبيشي» وإجراء اتصالات هاتفية.

في الأبعاد السياسية القضائية للقرار الاتهامي يمكن التوقف عند ثلاث ملاحظات أساسية:

1 «القرار» فقد الكثير من عناصر المفاجأة بعدما كانت سبقته تسريبات اعلامية مشابهة لمضمونه ومنسجمة مع استنتاجاته (في وسائل كندية وفرنسية وألمانية واسرائيلية). وإذا كان من سلبية هذا التسريب انه خرق مبدأ أساسيا هو «سرية التحقيقات» وأعطى سببا ومبررا للتشكيك بصدقية المحكمة الدولية، فإن من إيجابياته هو ان «صدمة القرار الاتهامي» جاءت على مراحل، الأمر الذي أفقده الكثير من الوقع والتأثير وخفف من آثاره وتداعياته السلبية على الأرض اللبنانية.

2 هناك طرفان في لبنان معنيان مباشرة بالقرار الاتهامي: الرئيس سعد الحريري بصفته الشخصية كابن رفيق الحريري وبصفته السياسية كزعيم للمعارضة ولفريق 14 آذار. وحزب الله بصفته المعنوية وبسبب انتماء المتهمين الأربعة الى صفوفه وبصفته السياسية كزعيم للأكثرية الحاكمة ولفريق 8 آذار. وإذا كان الرئيس سعد الحريري استبق رد فعل السيد نصرالله معولا على موقف تاريخي بأن يعلن فك ارتباط بين المتهمين وحزب الله (في تكرار لصيغة «عناصر غير منضبطة» التي اقترحها الحريري على نصرالله قبل عام)، فقد كان من الطبيعي ان يخيب رد نصرالله الحريري وان يأتي في غير الاتجاه الذي أراده أو تأمل به.

فموقف السيد نصرالله جاء منسجما مع ما كان أعلنه على امتداد الأشهر الماضية من رفض للمحكمة الدولية وتشكيك بعملها وصدقيتها ومسارها وأحكامها، ومع الجهود المركزة والمضنية التي بذلها وحزبه بما في ذلك وخصوصا فرضية اتهام اسرائيل وخرقها لنظام الاتصالات الخليوية في لبنان.

واستنتاجا فإن نشر القرار الاتهامي وما أعقبه من ردود فعل متضاربة من الجهتين المعنيتين سيؤدي الى توسيع الهوة الفاصلة وتقليص فرص قيام حوار ثنائي بعدما أضيف الى الصراع السياسي «ربط نزاع قضائي وشخصي».

3 القرار الاتهامي بعد نشره يفتح مرحلة جديدة في مسار المحكمة هي «بدء المحاكمة الغيابية». أما في لبنان فإنه لا يفتح مرحلة سياسية جديدة بقدر ما يعزز أجواء المرحلة التي بدأت مطلع العام بسقوط حكومة الحريري، وهي أجواء الانقسامات والخلافات، وما يؤدي الى تكريس وتعميق الصراع السياسي في البلد والى نسف ما كان تبقى من امكانات وفرص حوار وطني.

واذا كان حزب الله واضحا في انه لن يبدل من موقفه وتعاطيه مع المحكمة، ويتصرف من خلفية ان القرار الاتهامي لم يأت بجديد ولن يغير شيئا في الواقع، وان ما بعد القرار سيكون مثل ما قبله. فإن تيار المستقبل يتصرف من خلفية ان القرار الاتهامي سيكون سببا وسندا لتصعيد الضغوط السياسية على حزب الله بنصحه وتشجيعه أولا على الدفاع عن نفسه من داخل المحكمة والتوقف عن سياسة الهروب الى الأمام وبالتحضير ثانيا لاتهامه مباشرة بالوقوف وراء عمليات الاغتيال في حال لم يتعاون مع المحكمة الدولية ولم يسلم المطلوبين.

وهذه الضغوط ستأخذ في دربها حكومة الرئيس نجيب ميقاتي المطالبة بملاحقة المتهمين وتوقيفهم. أو على الأقل بتسمية الجهة التي تمنع الملاحقة والتوقيف. واستنتاجا فإن الوضع في لبنان مقبل في الفترة الواقعة بين نشر القرار الاتهامي وبدء المحاكمة على مزيد من التصعيد والتوتر وعلى مفاجآت وأحداث متعددة الأوجه والأشكال. وأقصى وأفضل ما يمكن ان نتوقعه ونأمله هو أن يبقى الصراع في اطاره السياسي.